

## عضو في مجلس محافظة دمشق: التموين يربح المحال.. ورئيس المجلس يرد: «حيرتونا..»؟! مدير الغاز: شغلنا الشاغل تخفيف فترة الرسالة لـ٦٠ يوماً بدلاً من ٧٥

### أعضاء مجلس: أسعار التموين بعيدة عن الواقع والمستوردون هم من يتحكمون بالأسواق



فادي بك الشريف

استحوذ «برد المواطن وتأمين مازوت التدفئة وواقع الأسواق، ليؤكد أحد الأعضاء على مداخلات أعضاء مجلس المحافظة في ختام أعماله، ليكشف مدير فرع محروقات دمشق إمين حسن أن نسبة توزيع المادة وصل إلى ٤٣ بالمئة بواقع توزيع يومي يصل حتى ١٢٠ ألف لتر، بمعدل ٥ طلبات يومياً، ناهيك عن تنفيذ ٢٥ طلباً يوم الجمعة كل طلب يعادل ٢٤ ألف لتر. وأضاف: إجمالي الطلبات المسجلة ٥٠٠ ألف، ويوجد ٢٨٣ ألفاً في الانتظار، وعدد الطلبات المنفذة ٢١٤ ألفاً، ويبلغ عدد الطلبات قيد التنفيذ ١٢١٨ طلباً.

وفي رده على مداخلات أعضاء المجلس حول ضرورة رفع كمية التعبئة من ٥٠ إلى ١٠٠ لتر كونها غير كافية، قال حسن: هذا ليس من صلاحياتي، وهو تنفيذ لسياسة وصحده من الحكومة وفق الإمكانيات المتاحة.

وبرر حسن البطء في توزيع مادة المازوت بأن العمل يتم بالطاقة القصوى حتى في يوم الجمعة، مع القيام بجولات مراقبة وضبط آلية التوزيع من المراكز التابعة للفرع وحتى الشارع، مع تلقي ومعالجة العديد من الشكاوى، ضمن الإمكانيات المتاحة، وإن يكون هناك بطء.

وحول إيصال الكميات من الموزعين إلى المواطنين في الأحياء، أكد مدير الفرع أنه تم توجيه الموزعين للتعبئة في أقرب مركز ممكن أن يجتمع فيه المواطنين لإيصال المازوت، مبيناً أن السوق السوداء متباعدة من الجهات المعنية، كما أننا لا نشرعها لا قولاً ولا فعلاً.

وأكد أن المازوت يوزع للأفران التموينية والإحتياطية والسباحية ١٠٠ بالمئة، أما بالنسبة للأفران السمون والتكع توزع بين ٥٠ و٧٥ بالمئة وفق الكميات المتوفرة بأسعار التكلفة (٢٥٠٠ لترات).

وبسعر التكلفة (٢٥٠٠ لترات) هو المنتج التجاري لقطاع التموينين هو عمل يومي حسب الطلب، وقد يكون هناك خلل يبلغ إلى الضابطة التموينية فوراً ليصار إلى اتخاذ المعايير بشكل فوري وصحيح، بالإضافة إلى القيام بجولات تفتيشية مع المراقب التمويني لضبط أي مخالفة، علماً أن هذا الأمر متابع.

وقد يخص آلية توزيع المازوت للفعاليات، نوه بوجود لجنة تقوم بالكشف والفحص وتحديد التخصصات من المادة لكل الفعاليات التجارية والاقتصادية والخدمية للقطاع العام والخاص، مع تخصيص الكميات وفق وحدات معدومة، مع العمل على تطوير هذه الوحدات وفق الحالات التي تصادف الفرع أو التي يوصى بها.

ضبط الأسعار

واتقد أعضاء في المجلس عدم ضبط الأسعار في الأسواق، ليؤكد أحد الأعضاء أن الأسعار الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية بعيدة عن الواقع، والمستوردون للمواد الأولية هم من يتحكمون بالأسواق. دمشق إمين حسن أن نسبة توزيع المادة وصل إلى ٤٣ بالمئة بواقع توزيع يومي يصل حتى ١٢٠ ألف لتر، بمعدل ٥ طلبات يومياً، ناهيك عن تنفيذ ٢٥ طلباً يوم الجمعة كل طلب يعادل ٢٤ ألف لتر. وأضاف: إجمالي الطلبات المسجلة ٥٠٠ ألف، ويوجد ٢٨٣ ألفاً في الانتظار، وعدد الطلبات المنفذة ٢١٤ ألفاً، ويبلغ عدد الطلبات قيد التنفيذ ١٢١٨ طلباً.

وفي رده على مداخلات أعضاء المجلس حول ضرورة رفع كمية التعبئة من ٥٠ إلى ١٠٠ لتر كونها غير كافية، قال حسن: هذا ليس من صلاحياتي، وهو تنفيذ لسياسة وصحده من الحكومة وفق الإمكانيات المتاحة.

وبرر حسن البطء في توزيع مادة المازوت بأن العمل يتم بالطاقة القصوى حتى في يوم الجمعة، مع القيام بجولات مراقبة وضبط آلية التوزيع من المراكز التابعة للفرع وحتى الشارع، مع تلقي ومعالجة العديد من الشكاوى، ضمن الإمكانيات المتاحة، وإن يكون هناك بطء.

وحول إيصال الكميات من الموزعين إلى المواطنين في الأحياء، أكد مدير الفرع أنه تم توجيه الموزعين للتعبئة في أقرب مركز ممكن أن يجتمع فيه المواطنين لإيصال المازوت، مبيناً أن السوق السوداء متباعدة من الجهات المعنية، كما أننا لا نشرعها لا قولاً ولا فعلاً.

وأكد أن المازوت يوزع للأفران التموينية والإحتياطية والسباحية ١٠٠ بالمئة، أما بالنسبة للأفران السمون والتكع توزع بين ٥٠ و٧٥ بالمئة وفق الكميات المتوفرة بأسعار التكلفة (٢٥٠٠ لترات).

وبسعر التكلفة (٢٥٠٠ لترات) هو المنتج التجاري لقطاع التموينين هو عمل يومي حسب الطلب، وقد يكون هناك خلل يبلغ إلى الضابطة التموينية فوراً ليصار إلى اتخاذ المعايير بشكل فوري وصحيح، بالإضافة إلى القيام بجولات تفتيشية مع المراقب التمويني لضبط أي مخالفة، علماً أن هذا الأمر متابع.

وقد يخص آلية توزيع المازوت للفعاليات، نوه بوجود لجنة تقوم بالكشف والفحص وتحديد التخصصات من المادة لكل الفعاليات التجارية والاقتصادية والخدمية للقطاع العام والخاص، مع تخصيص الكميات وفق وحدات معدومة، مع العمل على تطوير هذه الوحدات وفق الحالات التي تصادف الفرع أو التي يوصى بها.

مضمان: في عتب على أعضاء المجلس، وخاصة أنني زرت مع مديري محروقات والتموين بدمشق مختلف الفعاليات الاقتصادية في الحي، حيث إن الأعضاء تطرقوا إلى الجوانب السلبية ولم يتحدوا عن الإيجابيات المتعلقة بالاطلاع على شكاوى الفعاليات وحلها وتم تزويد كمية المحروقات للصناعيين كون هذه المنطقة غريبة أكد فيها أنه عندما وعدنا بتخفيف دوريات التموينية في حي الميدان فوجدنا ورداً على المداخلات أكد رمضان أنه تم ضغطاً على العديد من المحال ما اضطر بعضهم إلى الإغلاق، ما دفع رئيس مجلس المحافظة محمد إيداع الشبعة المقاطعة بالقول: «حيرتونا»، والرقابة وضبط المخالفين لابد من متابعته دون أن يكون أي اقتراء لمراقب التموينين.

بعدها عاد عضو مجلس المحافظة ليؤكد في مداخلته، بأن تموين دمشق (المراقبين) يربعون المحال في الميدان والطريقة المستخدمة غير لائقة، ما دفع أيضاً عضو المجلس للتدخل بالقول: «أنت تملك قطع»، والرقابة مفروضة على المخالفين وغير المتقنين بالأسعار.

وقال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق تمام العقدة: يتم يومياً تنظيم ارتفاع العديد من الضبوط بحق المخالفين، مبيناً أن هناك صعوبة في استيراد المواد الغذائية.

وحول تأخر وصول رسائل الغاز إلى نحو ١٠٠ يوم وأحياناً أكثر من ذلك، قال مدير فرع الغاز بدمشق وريفها حسن البطال إن وسطي التوزيع بمعدل ٧٥ يوماً، وشغلنا الشاغل تقليص الفترة لـ٦٠ يوماً، وهذا مرتبط بواقع المادة المسألة

ويبين البطال أنه منذ بداية الشهر الماضي وحتى تاريخه تم توزيع ٣٠٠ ألف أسطوانة في دمشق بنسبة تنفيذ بلغت ٦٠ بالمئة وتعمل على تقليل المدة الزمنية حسب التوريدات لافتاً إلى وجود عقد لاصابة صمامات الأسطوانات بحدود ٦٠٠ ألف أسطوانة وسيشرب به خلال شهر علماً أن الصيانة دورية ومستمرة للأسطوانات، هذا وتركزت المداخلات على واقع الأيوبي

مدير فرع الغاز بدمشق وريفها حسن البطال إن وسطي التوزيع بمعدل ٧٥ يوماً، وشغلنا الشاغل تقليص الفترة لـ٦٠ يوماً، وهذا مرتبط بواقع المادة المسألة

ويبين البطال أنه منذ بداية الشهر الماضي وحتى تاريخه تم توزيع ٣٠٠ ألف أسطوانة في دمشق بنسبة تنفيذ بلغت ٦٠ بالمئة وتعمل على تقليل المدة الزمنية حسب التوريدات لافتاً إلى وجود عقد لاصابة صمامات الأسطوانات بحدود ٦٠٠ ألف أسطوانة وسيشرب به خلال شهر علماً أن الصيانة دورية ومستمرة للأسطوانات، هذا وتركزت المداخلات على واقع الأيوبي

حمص- نبال إبراهيم

كشف رئيس اتحاد الفلاحين في حمص سليمان عز الدين لـ«الوطن» عن تراجع المساحة المزروعة بالذرة الصفراء وقول الصويا في محافظة حمص هذا العام بنسبة تزيد على النصف مقارنة بالعام الماضي، عازياً سبب ذلك لقلّة مياه الري من بحيرة قطينة. وأشار إلى أن تغذية هذه المحاصيل الزراعية بالمياه عن طريق الآبار لا تتناسب مع الجدوى الاقتصادية لها لكون مادة المازوت التي يحتاجها الفلاحون للري مرتفعة جداً باعتبار أن هذه المحاصيل لا تخصص بمادة المازوت الزراعي المدعوم.

وأكد عز الدين أن هذه الزيادة تحتاج إلى دعم حكومي وبالأسمدة والمزوت ومختلف مستلزمات الإنتاج لتكون زراعة فعالة وبمساحات واسعة وتحقق جدوى اقتصادية جيدة للفلاحين.

بدوره أكد مدير الزراعة في حمص وونس حمدان لـ«الوطن» انخفاض المساحات المزروعة بالخضراوات والمحاصيل الصيفية والتكثيف بشكل عام بنسبة تبلغ حوالي ٣٥ بالمئة خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وبالتالي تراجعت المساحات المزروعة بالذرة الصفراء وقول الصويا في العام بالنسبة للعام الفائت، عازياً سبب ذلك لعدم تنفيذ مساحات كانت موجودة بالخطأ لعدم توفير مياه الري لها عبر شبكة الري وذلك بسبب أن الموازنة المائية لسد بحيرة قطينة سلبية خلال هذا العام.

وأشار حمدان إلى أنه بسبب ذلك تم إلغاء مساحات من المحاصيل الصيفية والتكثيف الواقعة على شبكة ري حمص- حماة من بحيرة قطينة باتجاه الرستن والمرتزين الغربي والشرقي، لافتاً إلى أن المساحة المخططة لزراعة الذرة الصفراء لهذا العام تقدر بـ٣٣٢ هكتاراً بينما بلغت المساحة المنفذة ١٩١ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٥٨ بالمئة في الموسم الرئيسي، وبما يخص الموسم التكثيفي فقد بلغت المساحة المنفذة ٣٥٣ هكتاراً بينما المنفذة بلغت ١٧٠,٥ هكتار بنسبة تنفيذ ٤٨ بالمئة.

ولفت حمدان إلى أن التقديرات الأولية للإنتاج بالنسبة للذرة الصفراء تشير إلى ٣٦ طناً للموسم الرئيسي و٤٧٧ طناً للموسم التكثيفي، وهذا يدل على تراجع منفذاً بنسبة ٧٢,٥ بالمئة بالنسبة للموسم الرئيسي

المساحة المخططة والمنفذة للإنتاج بالمقارنة مع العام الماضي الذي كانت فيه المساحة المخططة والمنفذة ٤٧٣ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة للموسم الرئيسي و٤٤٣ هكتاراً مخططة ومنفذة بنسبة ١٠٠ بالمئة في الموسم الرئيسي وكان الإنتاج حوالي ١٣٣١ طناً في الموسم الرئيسي و٢٣٥٩ طناً في اللجنة الاقتصادية قامت بتسعير الذرة الصفراء بـ١٧٥٠ ليرة للكيلو الواحد إضافة لمكافأة بقيمة ٢٠٠ ليرة لكل كيلو وتسلم المحاصيل المطابقة للشروط بعد تحقيقيها مؤسسة الأعلاف.

من جانبه أشار رئيس غرفة زراعة حمص أحمد كاسر العلي لـ«الوطن» إلى أنه على الرغم من الأهمية الكبيرة والمتزايدة في الأونة الأخيرة لزراعة الذرة الصفراء وقول الصويا، إلا أن هذه الزراعة لم تلق بعد الاهتمام الكافي لتطويرها وزيادة المساحات المزروعة بها.



## قلة المياه وراء تراجع زراعة الذرة الصفراء وقول الصويا إلى النصف في حمص رئيس اتحاد الفلاحين: ضرورة الدعم الحكومي بمستلزمات الإنتاج رئيس غرفة الزراعة: تشجيع هذه الزراعات يخفف فاتورة الاستيراد



### مدير الزراعة: انخفاض المساحات المزروعة بالخضراوات والمحاصيل الصيفية ٣٥ بالمئة هذا العام

بينما بلغت المساحة المخططة للموسم التكثيفي ٥٠٠ هكتار والمنفذة لم تتجاوز مساحة ٧٤,٥ هكتار وبنسبة تنفيذ ضئيلة لم تتجاوز ١٥ بالمئة. وأشار حمدان إلى أن زراعة الذرة تتركز في كل من تلدو وتلكخ والرستن والقصير بينما يزرع قول الصويا في الدار الكبيرة وتلكخ والرستن، منوهاً إلى أن اللجنة الاقتصادية قامت بتسعير الذرة الصفراء بـ١٧٥٠ ليرة للكيلو الواحد إضافة لمكافأة بقيمة ٢٠٠ ليرة لكل كيلو وتسلم المحاصيل المطابقة للشروط بعد تحقيقيها مؤسسة الأعلاف.

من جانبه أشار رئيس غرفة زراعة حمص أحمد كاسر العلي لـ«الوطن» إلى أنه على الرغم من الأهمية الكبيرة والمتزايدة في الأونة الأخيرة لزراعة الذرة الصفراء وقول الصويا، إلا أن هذه الزراعة لم تلق بعد الاهتمام الكافي لتطويرها وزيادة المساحات المزروعة بها.

وأشار العلي إلى أن هذه الزراعة تحتاج إلى المياه ويمكن زراعتها في العديد من المناطق، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من قول الصويا بصناعة زيت الصويا، ولا بد من حل مسألة التسويق للذرة العلفية وقول الصويا من خلال تسليها مراكز الأعلاف بأسعار مشجعة للمزارعين.

وأشار رئيس اتحاد فلاحي محافظة الحسكة عبد الحميد الكركي لـ«الوطن» أنه إذا لم يتم تمويل الفلاح بالبدار اللازمة للزراعة في المحافظة لهذه السنة فسيكون موسم الحفاف التي أتت على المحافظة هناك مجاعة حقيقية ستؤدي إلى انتشار الفقر، لأن الوضع الزراعي في محافظة الحسكة مرتبط بجمع الجوانب الحياتية للمواطن، مطالباً الجهات الحكومية المعنية في العاصمة بدراسة هذا الموضوع بشكل جدي وفعلي وواقعي والأخذ بعين الاعتبار دراسة جميع المنكرات ومقترحات الحلول التي رفعتها الفلاحون وتفعيل جميع القرارات والقوانين المركزية التي اتخذت إلى جانب الفلاح ورفعته الحيف عنه خلال العقود الأخيرة الماضية.

ولفت الكركي إلى أن محافظة الحسكة هي سلة سورية الغذائية، وأن عملية تمويل الفلاح بالبدار والأسمدة الكيماوية وحوامل الطاقة البديلة، أصبحت من الضرورات القصوى والملحة اليوم، لأنها مرتبطة بتأمين رغيف الخبز، وإذا بقيت الأرض دون زراعة اليوم ستتحوّل إلى أرض بور لا مجالاً لحجز الفلاح عن تمويل أرضه ذاتياً كما كان الوضع عليه سابقاً، موضحاً أن تراجعا على الزراعة وبنغي على الحكومة أن تهتم بالزراعة والبدار، وتبني على قرارات استثنائية للمحافظة على الفلاح واستقراره واستمرارية إنتاج رغيف الخبز وطنياً.

## طلاب بكلية الطب البيطري يشكون انخفاض نسبة نجاحهم رئيس الجامعة: الأسئلة من ضمن المقرر.. وعميد الكلية: الخلل يكمن في تسرعهم



ولكن ذلك لم يحصل. ومن جانبه، رئيس جامعة حماة حمزة الدكتور عبد الرزاق سالم بين لـ «الوطن» أن رئاسة ٣٠ سؤالاً أسلوبياً يختلف عن باقي أساليب الأسئلة في النموذج ذاته، أي الخلل الإيجابي الصحيحة أو الخاطئة، مع العلم أن معظم الأسئلة والأجوبة كانت لاتينية. وذكروا أنهم تقدموا بشكاوى عن طريق الهيئة الإدارية في الكلية، برئاسة الأستاذ المساعد الدكتور سمير المجرى، راجحاً منها إضافة علامات لمساعدتهم ورفع نسبة النجاح، والوطن والمواطن.

وأشاروا إلى أن النموذج الأسئلة كان متواءم صعباً، وكان ضمن الأسئلة بحدود ٣٠ سؤالاً أسلوبياً يختلف عن باقي أساليب الأسئلة في النموذج ذاته، أي الخلل الإيجابي الصحيحة أو الخاطئة، مع العلم أن معظم الأسئلة والأجوبة كانت لاتينية. وذكروا أنهم تقدموا بشكاوى عن طريق الهيئة الإدارية في الكلية، برئاسة الأستاذ المساعد الدكتور سمير المجرى، راجحاً منها إضافة علامات لمساعدتهم ورفع نسبة النجاح، والوطن والمواطن.

## رئيس اتحاد فلاحي الحسكة: إذا لم يمول الفلاح لهذه السنة فسيكون الوضع كارثياً؟

أسوة بالدواء والطحن وسواها من السلع الضرورية الأخرى.

وأشار رئيس اتحاد الفلاحين، أنه ينبغي على المصارف الزراعية التعاونية، أن تتعامل مع الواقع الزراعي اليوم، وتنتظر إليه بعين الاعتبار من منظور التعامل مع موسم الحفاف التي أتت على المحافظة هناك مجاعة حقيقية ستؤدي إلى انتشار الفقر، لأن الوضع الزراعي في محافظة الحسكة مرتبط بجمع الجوانب الحياتية للمواطن، مطالباً الجهات الحكومية المعنية في العاصمة بدراسة هذا الموضوع بشكل جدي وفعلي وواقعي والأخذ بعين الاعتبار دراسة جميع المنكرات ومقترحات الحلول التي رفعتها الفلاحون وتفعيل جميع القرارات والقوانين المركزية التي اتخذت إلى جانب الفلاح ورفعته الحيف عنه خلال العقود الأخيرة الماضية.

ولفت الكركي إلى أن محافظة الحسكة هي سلة سورية الغذائية، وأن عملية تمويل الفلاح بالبدار والأسمدة الكيماوية وحوامل الطاقة البديلة، أصبحت من الضرورات القصوى والملحة اليوم، لأنها مرتبطة بتأمين رغيف الخبز، وإذا بقيت الأرض دون زراعة اليوم ستتحوّل إلى أرض بور لا مجالاً لحجز الفلاح عن تمويل أرضه ذاتياً كما كان الوضع عليه سابقاً، موضحاً أن تراجعا على الزراعة وبنغي على الحكومة أن تهتم بالزراعة والبدار، وتبني على قرارات استثنائية للمحافظة على الفلاح واستقراره واستمرارية إنتاج رغيف الخبز وطنياً.